

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بالوادي

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التحليل الاقتصادي الكلي

حسابات الناتج الوطني

سلسلة محاضرات وتمارين مقدمة لطلبة سنة أولى ل. م. د.

كمساهمة علمية لتوسعة الوعي الاقتصادي لدى طلبة العلوم الاقتصادية

أ. عقبة عبد اللاوي

ماجستير في اقتصاديات التجارة الدولية

الموسم الجامعي: 2009/2008

أولاً :

مدخل لحسابات الناتج الوطني

حسابات الناتج الوطني

أولاً - مدخل لحسابات الناتج الوطني

يهتم الاقتصاد الكلي بتحديد مجمل الإنتاج الاقتصادي في بلد معين ومتغيراته مثل مستوى السعر، مستوى العمالة، معدلات الفائدة، ومتغيرات أخرى مثل التضخم، البطالة، ولفهم كيفية تحديد هذه المتغيرات يجب أن نفهم أيضا طبيعة هذه الأخيرة وكيفية قياسها عمليا

وعليه فإننا نعى بدراسة حسابات الناتج الوطني والمتغيرات المرتبطة بها، حيث تعطي لنا هذه الأخيرة قيم

1- الناتج الداخلي الخام (GDP) (Gross Domestic Product)

2- الناتج الداخلي الصافي (NDP) (Net Domestic Product)

3- الناتج الوطني الخام (GNP) (Gross National Product)

4- الناتج الوطني الصافي (NNP) (Net National Product)

5- الدخل الوطني (NI) (National Income)

6- الدخل الشخصي (PI) (Personal Income)

7- الدخل الشخصي المتاح (DI) (Personal Income available)

وتدخل ضمن هذه الحسابات الوطنية حسابات منفردة تتناول حسابات الدخل والإنتاج للمشروعات الاقتصادية وحسابات الدخل والإنفاق للأشخاص ومجموع الإيرادات والنفقات الحكومية، والحسابات مع العالم الخارجي، وحسابات الادخار والاستثمار الإجمالي

1- أهمية الحسابات الوطنية :

★ تساعد في تقدير الأحوال المحتملة التي يمكن أن يتجه إليها الاقتصاد، وهو ما يعين على وضع الإجراءات الإضافية

المناسبة أو اللازمة لجعل الأحوال تتجه أو تقترب من الأهداف المرجوة.

★ تكمن فائدة الحسابات الوطنية في أنها تقدم بيانات منظمة نظاما حسابيا شاملا، وأنها تساعد على تفهم العلاقات

الإحصائية بين تلك التدفقات.

2- قطاعات الاقتصاد الوطني :

يمكن تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أربع قطاعات كما يلي

1-2 **القطاع العائلي** : ويضم المستهلكين الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى، وفي نفس الوقت

فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء السلع

والخدمات عن طريق مساهمته بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية ويسمى الإنفاق

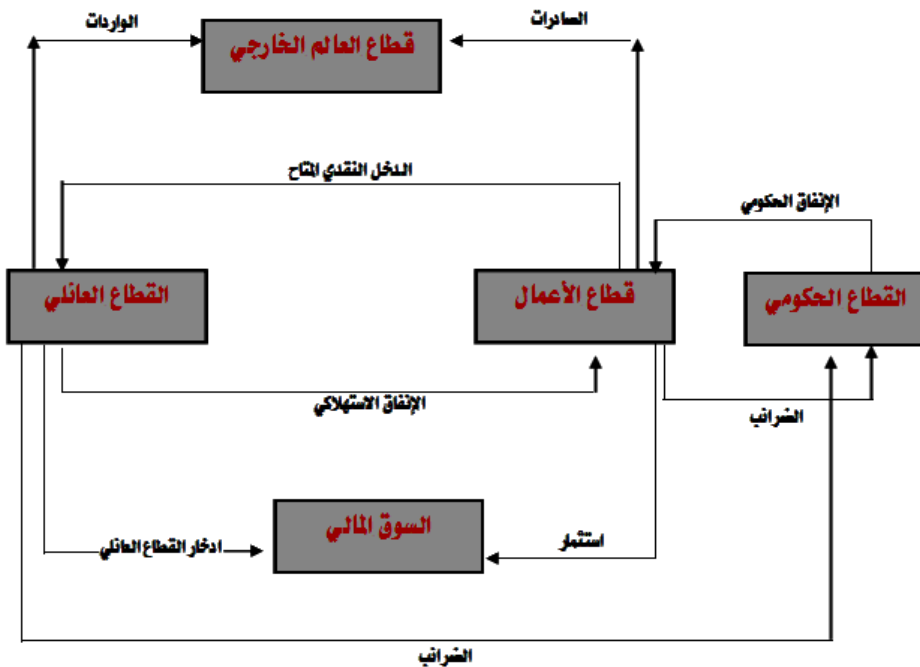
الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي

2-2 **قطاع الأعمال (الاستثمار)** : ويتكون من المنتجين الذين يقومون بعملية الإنتاج المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور، رواتب، فوائد، ريع وأرباح للقطاع العائلي ويُسمى الإنفاق الذي يقوم به قطاع الأعمال بالإنفاق الاستثماري

2-3 **القطاع الحكومي** : يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع منحصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يُسمى بالمدفوعات التحويلية)، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال ويُسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي، ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الخاص به عن طريق الضرائب المختلفة

2-4 **قطاع العالم الخارجي** : يرتبط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي من خلال مجموعة من التدفقات ومنها الصادرات والواردات، بحيث يستورد السلع والخدمات من الخارج وفي نفس الوقت يقوم بتصدير إليه، ويوضح صافي الصادرات الفرق بين قيمة الصادرات والواردات

3- حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح يتكون من أربع قطاعات :



ولذلك نلخص التدفق الدائري للدخل في الاقتصاد المفتوح بالآتي

★ ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، وهذا الجزء يذهب مباشرة للمنتجين؛

★ يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه نحو السوق المالي مثل البنوك والتي من وظائفها تمويل المنتجين بالقروض التي تستخدم في تمويل الاستثمار؛

★ يدفع القطاع العائلي وقطاع الأعمال صافي الضرائب للقطاع الحكومي، هذه الأخير تستخدمها في تمويل الإنفاق العام؛

★ يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات غير متوفرة محليا من العالم الخارجي، وفي المقابل يُصدر قطاع الأعمال السلع والخدمات للعالم الخارجي

ثانياً:

طرق حساب الناتج الوطني

ثانيا - طرق حساب الناتج الوطني

بدءا هناك مجموعة من المتغيرات ونرى بضرورة الركون لدى التحديد الدقيق لمفهومها ، باعتبار أن عدم التحديد الدقيق لـ «المفهوم» على مستواه النظري ، يؤدي إلى تضارب حاد في معطياته الجبرية ، ينجم عنه اهتزاز الثقة في النتائج العددية ، كون هذه الأخيرة مخرجات لمدخلات متضاربة ، ما يعني أن المشهد الرقمي في حالة تشوه وتضبيب لا يمكن معها التخطيط لأي شيء وعليه فإن المرجح من هذا المحور التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بحسابات الناتج الوطني وتحديد الفواصل الدقيقة بينها ليسهل تحديد العلاقة والتشابكات بينها ، ماديتها ، قياسها وتأثيراتها

1- الإنتاج الناتج والدخل

1-1 الإنتاج : عملية إنتاج السلع والخدمات الكفيلة بإشباع الحاجات ، وهي نقطة الانطلاق للدورة الاقتصادية ، لأنه بدون إنتاج لا يمكن التوزيع واستهلاك المنتجات وتتم عملية الإنتاج بإدماج مجموعة من العوامل الإنتاجية المتمثلة في الموارد الطبيعية ، العمل ، وسائل الإنتاج ورأس المال

2-1 الناتج : يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي على الأغلب سنة

ويجدر التأكيد أن هناك من يُفرّق بين مصطلح الناتج والإنتاج ، في حين هناك من يعتبر أن المسمّين لمفهوم واحد وذلك بحسب الأنظمة الاقتصادية

فالدول التي تعتنق النظام الاشتراكي لا تُدخل في مفهوم الإنتاج الخدمات ، إذ يقتصر فقط على السلع بينما يعتبر النظام المحاسبي للأمم المتحدة تلك الخدمات جزءا من الإنتاج وبذلك فبحسب رؤية معتققي النظام الاشتراكي يعتبر الناتج أشمل من مصطلح الإنتاج في حين يعتبر أصحاب التيار الرأسمالي المسمين لمفهوم واحد

3-1 الدخل الوطني : يمثل مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة

وهو يُعبّر كذلك عن مجموع قيمة ما يحصل عليه المجتمع من إيرادات نتيجة النشاط الاقتصادي ، في فترة زمنية جرت العادة أن تكون سنة

ارتكازا على التعاريف أعلاه يتبين لنا أن الدخل الوطني الإجمالي يتضمن كافة الدخول أو العوائد التي تحصل عليها عوامل الإنتاج المختلفة ، وبذلك يتضمن حتى مجموع الدخول التي تُكتسب ولا توزع عن أصحابها على شاكلة الأرباح غير الموزعة وهكذا أن الناتج الوطني الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي في النهاية ما هما إلا شيئا واحدا ، أو صورتان لشيء واحد بحيث أنهما متساويان في القيمة النقدية في أي فترة من الفترات الزمنية حيث أن الدخل الوطني ينظر من زاوية اكتسابه والناتج الوطني الإجمالي من زاوية إنتاجه

2- طرق حساب الناتج الداخلي والوطني

يُمكن التعرف على قيمة ما أنتجه المجتمع عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المنتجة له ، أو عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المستخدمة لهذا الإنتاج

أما الطريقة الأولى تهتم بالبحث عما تم إنتاجه عن طريق الاهتمام بالمنتجين فتسمى بـ **طريقة الإنتاج** حيث أنه للوصول إلى قيمة الناتج الوطني يعمل المحاسبون على تقسيم الاقتصاد الوطني إلى عدة قطاعات وعدة وحدات إنتاجية ثم يسجلون إنتاج

كل وحدة مهما كان نوع نشاطها فبموجب هذه الطريقة يكون الإنتاج الوطني مساوي لمجموع إنتاج كل الوحدات الوطنية وتبرز هنا مشكلتان هما

① كيفية تقييم إنتاج الوحدات سواء منها المنتجة للسلع والخدمات؟ وفي هذه الحالة تكون أحسن طريقة وأسهلها هي اتخاذ

القيمة التي فرضتها السوق أي ثمن البيع والشراء أي **سعر السوق**.

② أما المسألة الثانية فتثير مشكلة محاسبية، حيث يتم تسجيل قيمة ما أكثر من مرة، وبذلك ندخل ضمن مشكل التكرار

في الحسابات

1-2 طريقة الإنتاج :

1-1-2 طريقة القيمة المضافة :

يمكن من خلال هذه الطريقة حساب (GDP) عن طريق ما يُضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى صورتها النهائية ومن المعلوم أن الناتج الداخلي الخام يُمثل قيمة السلع النهائية، ولكن في نفس الوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا مدخلات لعملية إنتاج أخرى، وبالتالي إذا حسبت هذه السلعة مرة أخرى مع السلع التي دخلت في إنتاجها، فإن هذا يؤدي إلى مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع مما يؤدي إلى تضخم في قيمة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة هي قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام التي اشترت من مؤسسات أخرى، أي أنها قيمة ما يُضيفه كل قطاع عند إنتاج سلعة أو تقديم خدمة معينة في البلد

وعليه فطريقة القيمة المضافة تهتم بتقدير الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي

تستعملها القطاعات الأخرى

باعتبار أن الاقتصاد يتكون من n قطاع أو فرع يمكن حساب القيمة المضافة بالطريقة الآتية

القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الإنتاج – مجموع الاستهلاكات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج)

وتستبعد أو تطرح الاستهلاكات الوسيطة حتى لا يحدث ازدواج في الحساب لأننا لو ضمينا في الناتج الوطني الإجمالي

هذه السلع الوسيطة فإن ذلك سيؤدي إلى عدم إعطاء القيمة الصحيحة له

وبالتالي يكون الناتج الداخلي (المحلي) الإجمالي (GDP) يُمثل مجموع القيم المضافة في كل قطاع خلال سنة معينة من

النشاط. مضاف إليه الضرائب على القيمة المضافة والرسوم الجمركية وعليه يكتب GDP من الشكل

الناتج الداخلي الخام = القيمة المضافة الكلية + الضريبة على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية

وللتوضيح أكثر نعطي المثال الآتي

قُسمت القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري لسنة 2007 على ثمان (8) قطاعات كما هي مبينة في الجدول أدناه، وعليه

يتم حساب الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر لسنة 2007 وفقا لطريقة القيمة المضافة كالتالي

الجدول 1 :

حساب الناتج الداخلي الإجمالي (GDP) للجزائر لسنة 2007 بطريقة القيمة المضافة

(مليون دينار جزائري)

القطاعات	قيمة الإنتاج الإجمالي	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
الزراعة	917251.40	213050.70	704200.70
المحروقات	5180515.60	1091207.00	4089308.60
الأشغال العامة النفطية	122593.90	30225.10	92368.8
الصناعات غير البترولية	692015.80	228357.10	463658.7
البناء والأشغال العمومية	1156281.90	423561.20	732720.7
الاتصالات والمواصلات	921011.00	90925.60	830085.4
التجارة	1066182.55	233174.15	833008.4
الخدمات	331821.70	84219.50	247602.2
المجموع	10387673.85	2394720.35	7992953.50
الضريبة على القيمة المضافة (TVA)			398 139.10
الرسوم الجمركية			132 653.00
الناتج الداخلي الإجمالي (GDP)			8 523 745.60

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

ويجدر التأكيد بحسب هذه الطريقة أنه ليس من الضروري طرح قيمة الواردات (M) من الناتج الداخلي الإجمالي نظرا لأنها عبارة عن سلع وسيطية تم خصمها من قيمة المنتجات المختلفة للقطاعات التي استخدمتها كما أن الصادرات تدخل ضمن المبيعات الإجمالية عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج، حتى تلك التي تخرج فيها من الحدود الجغرافية للبلد

2-1-2 طريقة المنتجات النهائية :

يمثل المنتج النهائي قيمة ما تم شراؤه أو إنتاجه بغرض الاستخدام النهائي، وتمثل المنتجات الوسيطة السلع والخدمات التي تنتج أو تُشترى بغرض الاستخدام في عملية إنتاجية جديدة وعليه تعتبر الخدمات والسلع الاستهلاكية، منتجات نهائية، إضافة إلى السلع والخدمات المنتجة ولم يتم استخدامها في نفس الفترة

وتتضمن طريقة حساب الناتج بطريقة المنتجات النهائية جميع السلع والخدمات النهائية المباعة إلى مختلف القطاعات المؤسسات الإنتاجية، المستهلكين، الحكومة والعالم الخارجي، مضاف إليها السلع الوسيطة التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات، البنيات. إلخ

3-1-2 الفرق بين الطريقتين :

طريقة القيمة المضافة يركز حساب الناتج من خلالها بجمع أجزاء الناتج التي تم تكوينها خلال مراحل مختلفة وضمن قطاعات متعددة

أما طريقة المنتجات النهائية فهي تقوم بحساب الناتج في مرحلته النهائية بحسب القطاعات التي ساهمت في تكوينه

ملاحظة : تجدر الإشارة أن الناتج الداخلي الإجمالي بهذه الطريقة لا يستبعد مخصصات الاهتلاك (لتعويض تقادم وسائل الإنتاج)، وعند استبعاد مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت نحصل على الناتج الصافي كما أنه يمثل الناتج بسعر السوق

2-2 طريقة الدخل :

بحسب هذه الطريقة يجب جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود، وكما بينا فإن الإنتاج هو خلق وإضافة منفعة جديدة وتتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عوامل الإنتاج لمختلفة التي تشترك سوية حتى ظهور السع والخدمات بشكلها النهائي وتمثل عوامل الإنتاج في الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم. وعليه فإن الناتج الإجمالي يساوي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة وهي كالآتي

- ① **الأجور (W) :** وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل. وكذلك دخول قطاع الأعمال الحرة كدخول الأطباء، المحامين، الحرفيين مضاف إليها المكافآت والعمولات، ويتم حساب كل ذلك قبل خصم الضرائب والاقتطاعات المختلفة لكن لا يتم حساب المدفوعات التحويلية التي تقدمها الدولة بدون مقابل
 - ② **الريع (R) :** ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية ومعدينية وغيرها ويتم حساب المستعمل منها للاستهلاك الشخصي أيضا، كما يشمل ربح وإيجار العقارات والمنازل ويتم أيضا حساب الأجزاء الشخصية منها
 - ③ **الفائدة (i) :** وتشمل جميع ما يُدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال الخاصة إلى أصحاب رأس المال النقدي فمثلا عند شراء سند صادر عن شركة سونطراك مثلا؛ فإن العائد المستحصل من هذا السند يدخل ضمن حساب الناتج الداخلي الخام ويُستثنى من ذلك الفوائد المدفوعة على سندات الخزينة وسندات الإيجار لأنها ليست مدفوعات من أجل إنتاج السلع والخدمات الجارية، وتعتبر هذه الفوائد مدفوعات تحويلية
 - ④ **الأرباح (P) :** وتشمل جميع ما يُدفع وتشمل أرباح المؤسسات والقطاع الإنتاجي بما فيهم المدراء والمنظمين ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم، وقبل خصم الضرائب وكذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره وتقسّم فئة الأرباح إلى جزأين في حسابات الدخل الوطني هـما الأول دخل المالكين والثاني أرباح الشركات المساهمة
- ★ **دخل المالكين** ويتألف من الدخل الصافي لقطاع الأعمال الذي ليس على شكل شركات مساهمة، وبذلك يمكن القول أنه يتكون من الدخل الصافي للمؤسسات الفردية والتضامنية وكذلك التعاونية
- ★ **أرباح الشركات** ويتألف من الدخل الصافي لشركات المساهمة، وهي تتألف من ثلاثة أجزاء كما يلي
- ◆ ضريبة الدخل التي تدفعها الشركات؛
 - ◆ الأرباح غير موزعة؛
 - ◆ الأرباح التي يقبضها حملة الأسهم

ومنه يمكن القول أن الناتج الداخلي الخام بطريقة الدخل يساوي إلى مجموع عوائد عوامل الإنتاج السالفة الذكر

$$\text{الناتج الداخلي (بتكلفة عوامل الإنتاج)} = \text{الريع (R)} + \text{الأجور (W)} + \text{الفوائد (i)} + \text{الأرباح (P)}$$

ملاحظة : يجب الأخذ في الحسبان أن الناتج الداخلي الإجمالي بطريقة الدخل يكون بسعر عوامل الإنتاج، ويمثل الدخل الوطني، أي أنه يستبعد مخصصات الاهتلاك (لتعويض تقادم وسائل الإنتاج) والتي تدخل ضمن تكاليف الإنتاج وتخصم لحساب الأرباح كما أنه يستبعد صافي الضريبة (الضرائب غير مباشرة الإعانات).

الجدول 2 : حساب الناتج الداخلي بتكلفة عوامل الإنتاج (GDP)

للجزائر لسنة 2007 بطريقة الدخل

(مليون دينار جزائري)

العائد	القيمة
الأجور	1698711.7
فائض الاستغلال	5546583.5
الناتج المحلي بسعر عوامل الإنتاج	7245295.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

3-2 طريقة الإنفاق :

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص ، بالإضافة إلى مجموع ما يُنفق على السلع الإنتاجية كـ «المصانع ، والمعدات الإنتاجية . والموجودات الثابتة كـ«بناء الطرق ، الجسور ، العمارات . والمخزون من السلع الجاهزة والنصف مصنعة والمواد الأولية ، ثم إضافة الفائض أو العجز في الميزان التجاري وعليه نقسم الإنفاق كالاتي

1 الإنفاق العائلي (الاستهلاك الشخصي) مجموع الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة «سيارات ، طعام ، لباس» . ويرمز له بالرمز (C).

2 الإنفاق الاستثماري : ويشمل حزمة من الإنفاقات المختلفة نقسمها كالاتي

★ الإنفاق على بناء المصانع ؛

★ الإنفاق على التغيير في حجم المخزون الإجمالي ؛

★ الإنفاق التجهيزات الرأسمالية والمعدات والأدوات والآلات

وبذلك يمكن القول أن الإنفاق الاستثماري يُعبر عن قيمة كل المؤسسات الجديدة ووسائل الإنتاج المعتمدة إضافة إلى قيمة

التغيير في المخزون ويرمز له بالرمز (I)

3 الإنفاق الحكومي ويمثل إنفاق الدولة على السلع والخدمات المختلفة لسداد متطلباتها بمرئجي تقديم خدمة للمجتمع ،

وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام

★ الإنفاق الجاري ؛

★ الإنفاق الاستهلاكي ؛

★ الإنفاق الاستثماري

★ **الإنفاق الجاري للحكومة** ويشمل على أجور ورواتب الموظفين والمصروفات التابعة لها

★ **الإنفاق الحكومي على الأصول الثابتة** ويُسمى بالاستثمار الحكومي ويتضمن بناء أو شراء المباني والتجهيزات المختلفة

★ **الإنفاق الاستهلاكي** ويضم مشتريات الحكومة من السلع والخدمات التي تُهتلك في المدى القصير

4 صافي الصادرات ويُطلق عليها أيضا رصيد الميزان التجاري وتمثل الفرق بين طلب البلد على السلع والخدمات المنتجة

بالخارج ، وطلب العالم الخارجي على السلع والخدمات المحلية وتساوي إلى الفرق بين الصادرات والواردات (X - M).

وعليه فإن الناتج الداخلي الخام بطريقة الإنفاق يساوي إلى مجموع الإنفاقات الكلية في القطاعات المذكورة آنفا

الناتج الداخلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الحكومي + الإنفاق على الاستثمار + صافي الصادرات

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

الجدول 3: حساب الناتج الداخلي الإجمالي (GDP)
للجزائر لسنة 2007 بطريقة الإنفاق

(مليون دينار جزائري)

القيمة	الإنفاق	
2948134.00	الإنفاق العائلي	
1062907.7	الإنفاق الحكومي	
2444911.7	تراكم رأس المال الثابت	الإنفاق الاستثماري
775494.1	التغير في المخزون	
4400855.8	الصادرات	صافي الصادرات (X-M)
2326059.4	الواردات	
9306557.30	الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

نظريا يُفترض أن قيمة الناتج الداخلي الإجمالي بطريقة الدخل يجب أن تتساوى مع الناتج الداخلي بطريقة الدخل ولكن لاحظنا إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي المحسوبة بالطريقة الأولى (والمبينة في الجدول رقم 3) لا تساوي الناتج الداخلي المبين في (الجدول رقم 2) وذلك كون الناتج في (الجدول رقم 2) الناتج بسعر عوامل الإنتاج، بينما الناتج المحسوب (الجدول رقم 3) بسعر السوق وهو يشمل على عنصرين لا يمثلان عناصر إنتاج وبالتالي لا يتولد عنهما دخلا هما الإهلاكات وصافي الضريبة

الناتج الوطني الإجمالي (بسر السوق) = الناتج الوطني (عوامل الإنتاج) + الإهلاكات + الضرائب - الإعانات

والجدول الآتي يبين كيفية الانتقال من الناتج المحسوب في الجدول 2 إلى الناتج المتحصل عليه في الجدول 3

الجدول 4 الانتقال من الناتج الداخلي بتكلفة عوامل الإنتاج

إلى الناتج الوطني بسعر السوق

(مليون دينار جزائري)

القيمة	العائد
1698711.7	الأجور
5546583.5	الأرباح
7245295.2	الناتج المحلي بسعر عوامل الإنتاج
582268.1	إهلاك رأس المال الثابت
1478680.6	صافي الضريبة
9306243.90	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بسعر السوق

ملاحظة: إن الطرق الثلاثة يجب أن تتساوى نتائجها نظريا، أما فعليا فهناك تباين في النتائج لأخطاء في الحساب أو نتيجة

لصعوبات أخرى سيتم ذكرها لاحقا. وهو ما تؤكد نتيجة الناتج الداخلي في الجدول 1 مقارنة بالجدولين 2، 3.

3- صعوبات حساب الناتج الداخلي

تساعد الحسابات الوطنية على تقدير الأحوال المحتملة والتي يُمكن أن يتجه إليها الاقتصاد، وهو ما يُعين على وضع الإجراءات الإضافية المناسبة أو اللازمة لجعل الأحوال تتجه أو تقترب من الأهداف المطلوبة وتكمن فائدة الحسابات الوطنية في أنها تُقدم بيانات منظمة عن التدفقات الاقتصادية المهمة بين القطاعات الاقتصادية ضمن نظام حسابي شامل، وأنها تساعد على تفهم العلاقات الإحصائية بين تلك التدفقات

ومما هو جدير بالإشارة أن العديد من الاقتصاديين يعتبرون GDP أحسن مقياس للتصرف الاقتصادي، ويتم حساب هذه المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية مرة كل ثلاثة أشهر من طرف مكتب التحليل الاقتصادي، وهو أحد مصالح الدائرة التجارية للولايات المتحدة، بينما يتم حسابها في الجزائر مرة واحدة في السنة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ويتمثل هدف الحساب في استنتاج النشاط الاقتصادي بالدينارات في رقم واحد وبالتالي فإن GDP له بعدين هما الدخل الإجمالي لمجموع مكونات الاقتصاد، والإنفاق الكلي المخصص للحصول على السلع والخدمات المحققة بواسطة المجتمع والبلاد لكن وبرغم من أن قياس الناتج الداخلي الخام، واضح من حيث العناصر المكونة له، إلا أن هناك مشاكل تتعلق بتحديد العناصر لجانب من الاعتبار أن عملية الحصول على بيانات دقيقة للناتج عملية صعبة جدا (خاصة إذا تعلق الأمر بالدول النامية)، وذلك راجع لوجود العديد من المحددات والعقبات التي تحول دون الحصول على تلك القيم ويحاول الاقتصاديون والأجهزة الإحصائية جاهدا وبشكل مستمر الحد من الصعوبات بمرتبجي الوصول إلى قيمة مُمثلة للناتج وفي ما يلي سرد لجملة من الصعوبات

- 1 نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية وجميع المنتجات
- 2 مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، وتتجلى عند حساب قيمة السلعة أكثر من مرة خاصة السلع الوسيطة
- 3 صعوبة قياس قيمة المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكيها ومنتجوها، بحيث لا تمر عبر السوق
- 4 صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها، لذا يستوجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حسابات الناتج الداخلي الخام
- 5 مشكلة حساب المدفوعات التحويلية (ويقصد بها جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون مقابل مثل الإعانات، الهبات والهدايا). وهذه المدفوعات يجب استثناءها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، كون هذه المبالغ دفعت دون مقابل لأي إنتاج
- 6 إغفال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابه ضمن الناتج الداخلي، ومثالا على ذلك عمل ربات البيوت
- 7 عملية بيع وشراء السندات والأسهم لا تُمثل سوى نقل ملكيتها، حيث أنها لا تمثل إنتاجا جديدا لذا فالواجب استثناء هذا النشاط من حسابات الناتج الداخلي، أما الخدمات التي تؤدي إلى انتقالها من شخص لآخر مثل العمولات والسمسرة فإنها تدخل ضمن حسابات الناتج كونها تمثل خدمات جديدة
- 8 تذبذب وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى وهذا بدوره يؤدي إلى تباين الناتج الداخلي واختلاف معدلاته وأحيانا يُعطي أرقاما لا تمثل حقيقة الناتج الداخلي، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بحساب الناتج الداخلي الحقيقي لكل سنة بدلا من حساب الناتج الاسمي
- 9 عدم القدرة على تقدير اهتلاك رأس المال وبالتالي عدم إمكانية الحصول على قيمة الناتج الداخلي الصافي.

تمرين 01:

لتكن لدينا المعلومات الآتية عن اقتصاد ما

- ① يستهلك قطاع العائلات سلع وخدمات قيمتها 200 مليون وحدة نقدية وقد باع المنتجون للقطاع الخاص قيمة 400 مليون وحدة نقدية سلع إنتاجية، ومبلغ 300 مليون (ون) سلع للقطاع الحكومي
 - ② قامت الحكومة بشراء سلع استهلاكية بمبلغ 100 مليون (ون)
 - ③ بلغ التغير في المخزون في القطاعين العام والخاص مبلغ 60 مليون (ون).
 - ④ قدر رأس المال المستثمر بـ 4000 مليون (ون) وكان معدل الفائدة القانونية 5%
 - ⑤ بلغت الرواتب والأجور 800 مليون (ون)
 - ⑥ بلغت الضرائب غير المباشرة 75 مليون (ون)، وبلغت ضرائب الدخل على الشركات 125 مليون (ون)
 - ⑦ صادرات الدولة بلغت 3100 مليون (ون) بينما بلغت الواردات 1500 مليون (ون)
 - ⑧ قدرت عوائد المقيمين في الوطن 50 مليون (ون)، بينما استحق للمقيمين على العالم الخارجي مبلغ 225 مليون (ون)
 - ⑨ بلغ دخل الحكومة من أملاكها العقارية 25 مليون وحدة نقدية بينما كانت عوائد الأرض والعقار للقطاع الخاص 100 مليون (ون)
 - ⑩ قدر دخل التنظيم بـ 1350 مليون (ون)، واحتجز منه 25% كاحتياطات، والباقي وزع على الشكل الآتي
- ★ 25% دخل القطاع العام
★ والباقي نهائياً وزع عن الأفراد
- ★ بلغ اهتلاك رأس المال الثابت مبلغاً يعادل 4% من رأس المال المستثمر في الاقتصاد

- ① حساب الدخل الوطني بطريقة الإنفاق
- ② حساب الدخل الوطني بطريقة الدخل
- ③ توزيع الدخل الوطني على عوامل الإنتاج

المطلوب

تمرين 02:

أولاً : إذا كانت قيمة السلع المستهلكة في قطاع الأشغال العمومية داخل الوطن كما يلي

★ مواد أولية 50000 ون ★ الطاقة والكهرباء 20000 ون

★ مستلزمات أخرى 10000 ون

★ قيمة المنتجات النهائية للقطاع 90000 ون

★ تقدر القيمة المضافة لبقية القطاعات بـ 100000 ون

① حساب القيمة المضافة في الاقتصاد

② حساب الإنتاج الإجمالي إذا علمت أن الرسم على القيمة المضافة يساوي 20000 والحقوق الجمركية بلغت 15000

المطلوب

ثانياً : إذا كانت الخدمات المقدمة من طرف الأعوان الاقتصادية مقومة كالاتي

★ خدمات للأسرة 2000 ون ★ خدمات للإدارة 8000 ون

★ خدمات المؤسسات المصرفية 10000 ون ★ قيمة عوائد المقيمين بالخارج 1000 ون ★ اهتلاك رأس المال الثابت 30000

① حساب الناتج المحلي الإجمالي

② أحسب الناتج الوطني الإجمالي

③ الناتج الوطني الصافي

المطلوب

لدينا المعلومات الآتية عن اقتصاد دولة يمثل الجدول القيم المضافة لقطاع البرمجيات، النسيج، الزراعة، الخدمات، وتنتج كل قطاع في أربعة فروع مختلفة، كما هو مبين في الجدول الآتي

الجدول يمثل قيم الإنتاج لكل قطاع الوحدة (مليون ون)

الفرع	1	2	3	4	إجمالي الإنتاج
البرمجيات	400				
النسيج	300		900		3000
الزراعة	450	200			3300
الخدمات	1200	300	400		
إجمالي الإنتاج					15000

- ★ تمثل الفروع الإنتاجية لقطاع البرمجيات حدود متتالية هندسية حدها الأول 200 وأساسها 2
 - ★ يمثل الفرع 2 لقطاع النسيج المتوسط الحسابي للفروع الأربعة للبرمجيات
 - ★ يمثل الفرع الثالث من قطاع الزراعة مجموع أربعة حدود لمتتالية حسابية حدها الأول 300 وأساسها 2.
- إملاء الفراغات في الجدول

المطلوب

القسم الثاني

إذا كانت الاستهلاكات الوسيطة

- ★ قطاع النسيج يستهلك 160 مليون (ون) قطن، 320 مليون ون قماش
 - ★ قطاع البرمجيات 20 من قيمة المضافة للفرع 2 و الفرع 4 من قطاع النسيج
 - ★ أما قطاع الزراعة فيستهلك 10 من إجمالي القيمة المضافة لقطاع البرمجيات، و 20 من إجمالي القيمة المضافة لقطاع النسيج
 - ★ أما قطاع الخدمات يستهلك 1/1 من إجمالي القيم المضافة
- ① حساب الإنتاج الإجمالي لكل قطاع
- ② حساب الإنتاج الإجمالي لهذا الاقتصاد

المطلوب

القسم الثالث

- 80 إذا كانت خدمات باقي الأعوان الاقتصادية القطاع المصرفي، الإدارة، السياحة تمثل حدود متعاقبة لمتتالية هندسية حدها الأول وأساسها 2.

وقيمة الاهتلاكات 120 مليون ون

عوائد المقيمين على الخارج 50 مليون ون، وعوائد غير المقيمين 60 مليون ون

- ① حساب قيمة خدمات كل قطاع
- ② حساب الناتج المحلي الإجمالي
- ③ حساب قيمة الناتج الوطني الإجمالي
- ④ حساب قيمة الناتج الوطني الصافي

المطلوب

ثالثاً:

متطابقات هامة في قياس النشاط الاقتصادي

ثالثاً : متطابقات هامة

في قياس النشاط الاقتصادي

1- **الناتج الداخلي (الطني) الإجمالي (GDP)**: يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة على الرقعة الجغرافية للدولة. (ينشأ

داخل الدولة بغض النظر عن جنسية الشخص الذي يحصل عليه)

2 - **الناتج الوطني الإجمالي (GNP)**: ويمثل قيمة جميع الأنشطة الإنتاجية للمقيمين أين ما كانت تُزاول هذه الأنشطة في العالم

(أي أن وسائل الإنتاج مملوكة للمقيمين).

الناتج الوطني الإجمالي	الناتج الداخلي الخام
السلع والخدمات المنتجة داخل البلد بعوامل إنتاج وطنية	السلع والخدمات المنتجة داخل البلد بعوامل إنتاج وطنية
السلع والخدمات المنتجة خارج البلد بعوامل إنتاج وطنية	السلع والخدمات المنتجة داخل البلد بعوامل إنتاج أجنبية

العلاقة المحاسبية بين GDP و GNP

لانتقال من مؤشر الناتج الداخلي الخام إلى الناتج الوطني يتوقف الأمر على الفرق بين دخل عناصر الإنتاج الأجنبية الموجهة أو المدفوعة «المحولة» للخارج، ودخول المواطنين الأصليين (حاملي جنسية البلد) «سواء دخول العمال أو نتيجة استثمار في الخارج والمحولة للداخل.

يرتكز الفرق بين المؤشرين على الفرق بين دخل المقيمين (حاملي جنسية البلد) دخل غير المقيمين (الأجانب)، ويسمى بـ

«صافي عوائد الملكية» أو «صافي عوامل الإنتاج في الخارج».

صافي عوائد الملكية = عوائد المقيمين - عوائد غير المقيمين

الناتج الوطني الإجمالي = الناتج الداخلي الإجمالي + صافي عوائد الملكية

3- الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق، وتكلفة عوامل الإنتاج:

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق = الناتج الوطني عوامل الإنتاج + صافي الضريبة

صافي الضريبة = الضرائب غير مباشرة - إعانات

4- الناتج الوطني الصافي (NNP):

يمثل الناتج الوطني الصافي مطروحا منه مخصصات الاهتلاك.

الناتج الوطني الصافي = الناتج الوطني الإجمالي - اهتلاك رأس المال الثابت

5- الدخل الوطني (NNP):

تتدخل الدولة بفرض ضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات المنتجة أو المعروضة مما يعني أن هذه الضرائب تضاف إلى ثمن السوق إلى جانب تكاليف الإنتاج، كذلك قد تتدخل الدولة على شكل منح إعانات لدعم أسعار معينة (حيث تظهر على شكل ضرائب سلبية)

الدخل الوطني = صافي الناتج الوطني - الضرائب غير مباشرة + إعانات

6- الدخل الشخصي (Y_p) (IN_p):

في الواقع أن الإنتاج الوطني ليس ذلك الدخل الذي تستلمه العائلات، حيث هناك عناصر أخرى لابد من مراعاتها وممتها الضرائب على أرباح الشركات، الأرباح غير موزعة، أقساط التأمينات (ضرائب الضمان الاجتماعي. الخ)، ويتعين خصم هذه المبالغ من الدخل الوطني للحصول على الدخل الشخصي (الذي تستلمه العائلات) كما يجب إضافة إلى ذلك صافي التحويلات، مما يعني أنه يجب التفريق بين الدخل الشخصي (Y_p) والدخل الوطني (Y).

الدخل الشخصي = الدخل الوطني - (الأرباح غير موزعة + الضرائب على أرباح الشركات + ضرائب الضمان الاجتماعي) + صافي تحويلات الأفراد

7 الدخل الشخصي المتاح (Y_p^d) (IN^P dis):

كذلك فإن الدخل الشخصي لا يمثل ذلك الدخل الذي يمكن للأفراد أن يتصرفوا فيه استهلاكاً أو ادخاراً بل لا بد من الوفاء بالضرائب المباشرة، ومنه يمكن التفريق بين الدخل التصرفي المتاح، والدخل الشخصي

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة

وبما أن الدخل الشخصي المتاح أو التصرفي يمثل قيمة الدخل الذي يمكن أن يتصرف فيه الأفراد استهلاكاً أو ادخاراً يمكن

أن يكتب من الشكل الآتي :

الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار

تمرين 01:

- لدينا المعلومات الإحصائية الآتية لاقتصاد بلد الوحدة (مليون ون)
- ① الناتج الوطني الإجمالي 50000
 - ② اهتلاك رأس المال الثابت 3000
 - ③ الضرائب غير مباشرة على المنتجين 2500
 - ④ ضرائب على أرباح الشركات 2000
 - ⑤ إعانات الحكومة للمنتجين 1500
 - ⑥ تحويلات على شكل إعانات للأفراد 1000
 - ⑦ تحويلات من الأفراد إلى العالم الخارجي 600
 - ⑧ ضرائب مباشرة على الأفراد 2500

حساب المؤشرات الاقتصادية الآتية

- ① الناتج الوطني الصافي
- ② الدخل الوطني
- ③ الدخل الشخصي
- ④ الدخل التصرفي
- ⑤ الاستهلاك الخاص علما أن الادخار بلغ 4000
- ⑥ حساب الناتج الداخلي (المحلي) الصافي لسعر السوق
- ⑦ حساب الناتج الداخلي (المحلي) الصافي لسعر تكلفة عناصر الإنتاج
- ⑧ علما أن عوائد المقيمين على العالم الخارجي 1000 عوائد غير المقيمين في الوطن هي 2000

المطلوب

تمرين 02:

- لدينا المعلومات الإحصائية الآتية لاقتصاد بلد
- ① يقدر الادخار والاستهلاك الشخصي بـ 1000 مليون (ون) و 2000 مليون (ون) على التوالي
 - ② اهتلاك رأس المال الثابت 600 مليون (ون)
 - ③ إعانات حكومية للمنتجين 200 مليون (ون)
 - ④ ضرائب غير مباشرة على المنتجين 150 مليون (ون)
 - ⑤ تحويلات كإعانات حكومية للأفراد 150 مليون
 - ⑥ تحويلات كإعانات من العالم الخارجي للأفراد 200 مليون (ون)
 - ⑦ تحويلات من الأفراد إلى العالم الخارجي 50 مليون
 - ⑧ ضرائب على أرباح الشركات 60 مليون (ون) وأرباح محتجزة لدى الشركات 20 مليون (ون)
 - ⑨ أقساط الضمان الاجتماعي 20 مليون (ون)
 - ⑩ ضرائب مباشرة على الأفراد 100 مليون (ون)

حساب المؤشرات الاقتصادية الآتية

- ① الدخل التصرفي
- ② الدخل الشخصي
- ③ صافي الناتج الوطني بسعر السوق
- ④ إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق
- ⑤ إجمالي الناتج الداخلي ، إذا علمت أن عوائد لمقيمين على العالم الخارجي 30 مليون (ون) ، وعوائد غير المقيمين 70 مليون (ون)

المطلوب

يمثل الجدول الآتي تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة الممتدة من 2004-2007 وفقا لطريقتي الإنفاق والدخل

2007	2006	2005	2004	طريقة الإنفاق
2948134		2553030.1	2,371,024.50	الإنفاق العائلي
1062907.7	954867.8	865879.1	846,896.20	الحكومي
2444911.7	1967261.9	1691640.3		تراكم رأس المال الثابت
775494.1	616642.3		569,848.30	التغير في المخزون
4400855.8	4149706.9	3569649.3	2,462,919.60	الصادرات
2326059.4	1863501.2	1820427	1,577,137.70	الواردات
9306243.90		7563609.80		الناتج المحلي سعر السوق

				طريقة الدخل
1698711.70	1500317.80	1363504.3		الأجور
5546583.50		4430002.3	3391059	الأرباح
7245295.20	6656341.40	5793506.6	4669483.7	الناتج بعوامل الإنتاج
582268.10	499332.20	465928.3		الاهلاك
1478680.60	1364883.70		1079146.7	صافي الضريبة
9306243.90			6150453.5	الناتج المحلي سعر السوق

- 1 أذكر مختلف طرق حساب الناتج مبينا أهم مرتكزات كل طريقة ومركزا على خيوط الاختلاف بينها
- 2 يعتبر غير قليل من الاقتصاديين أن مؤشر GDP أهم مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي، ما هي أهم الحجج المرتكز عليها في هذا الاعتبار؟
- 3 أكمل فراغات في الجدول.
- 4 إذا كانت الإعانات تمثل نصف الضرائب استخرج الإعانات الحكومية لكل سنة.
- 5 احسب معدل النمو الاقتصادي للجزائر لسنوات المشار إليها، وعلق عليها
- 6 ما هي مساهمة صافي الصادرات في الناتج الداخلي.
- 7 يبلغ عدد سكان الجزائر 34,8 مليون نسمة حسب نتائج إحصائيات أفريل 2008، احسب نصيب الفرد من الناتج لمختلف السنوات
- 8 هل يُعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج على الوضعية الحقيقية للسكان؟ علل

المطلوب

الجدول أدناه يُؤشر على الناتج الداخلي الخام محسوب بطريقة القيمة المضافة من خلال مساهمة كل قطاع في الاقتصاد. (مليون دينار جزائري)

2007	2006	2005	2004	القطاعات
704200.70	641285,00	581615,80	580505,60	الزراعة
4089308.60	3882227,80	3352878,40	2319823,60	المحروقات
92368.8	64265,40		49294,00	الأشغال العامة النفطية
463658.7	444369,70	420121,20	390542,20	الصناعات غير البترولية
732720.7	610071,10	505423,90	458674,00	البناء والأشغال العمومية
	753781,30	644828,10	511557,90	الاتصالات والمواصلات
833008.4	728366,70	668130,00		التجارة
247602.2	226224,60	205771,10	183559,50	الخدمات
7992953.50	7350591,50		5101009,50	المجموع
398 139.10	378722,60	350130,20	307340,80	الضريبة على القيمة المضافة
132 653.00	113402,00	143888,00		الرسوم الجمركية
8 523 745.60		6 931 778,80	5 547 188,30	الناتج الداخلي الخام الإجمالي

القسم الثاني

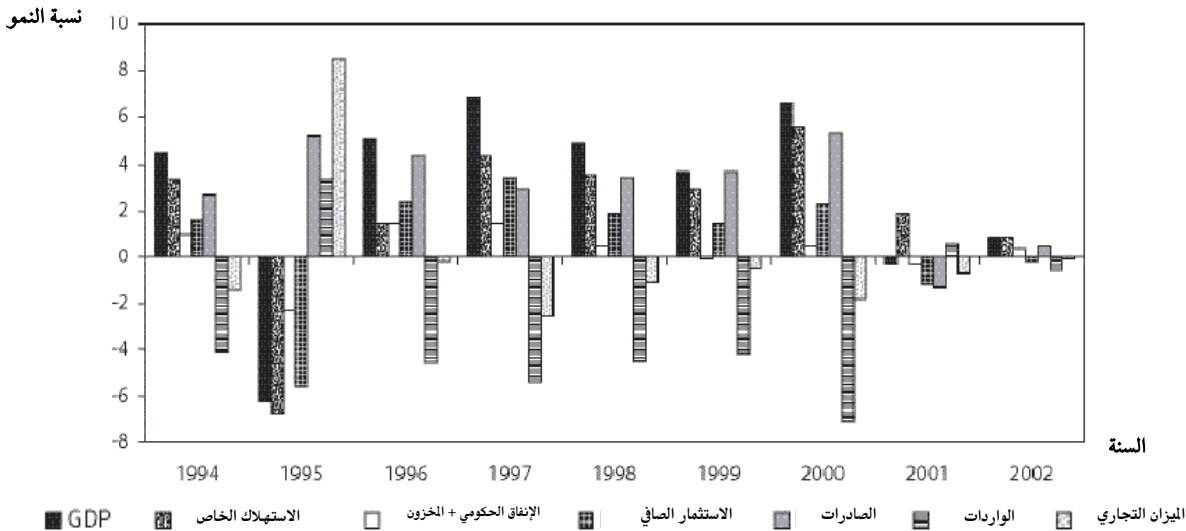
- 1 أكمل الفراغات في الجدول أعلاه
- 2 أحسب نسب مساهمة قطاع المحروقات في الناتج، وما هي طبيعة الاقتصاد؟
- 3 قارن نتائج الناتج ضمن هذا القسم بالناتج المبين في القسم الأول، وعلق على ذلك

الجدول أدناه يبين هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2004-2007 مقدرة بمليون دولار

2007	2006	2005	2004	(مليون دولار)
1332.01	1157.63	907.24	758.76	الصادرات خارج المحروقات
58831.31	53455.81	45094.50	31389.74	إجمالي الصادرات
27441.19	21456.23	20357.09	18293.66	إجمالي الواردات

- 1 أحسب نسبة الصادرات خارج المحروقات ضمن إجمالي الصادرات وعلق على النسب
- 2 تعزم الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل الاستفادة من مزايا التخفيضات في الرسوم الجمركية، والقيود الكمية على السلع خارج المحروقات، ناهيك عن حزم من تسهيلات مختلفة
 - 1 اعتمادا على الجدول أعلاه ما مدى استفادة الجزائر من التخفيضات الجمركية الممنوحة مقارنة بالتسهيلات المقدمة، وما أثر ذلك على الإيرادات الكلية للجزائر؟
 - 2 إذا كانت مسألة الانضمام للمنظمة أمر واقع، ما هي أهم السياسات الاقتصادية الواجب اتخاذها فيما يتعلق بهيكل الصادرات؟

من أجل فهم أعمق لآليات تطور الاقتصاد المكسيكي، وتحليل دقيق، ننحى إلى محاولة تفكيك الناتج المحلي المكسيكي إلى مكوناته الاستهلاك الخاص، الإنفاق الحكومي، التغييرات في المخزون، الاستثمارات الثابتة، الصادرات والواردات، وصافي الصادرات بما يسمح لنا دراسة مساهمة كل من القطاعات السابقة في تكوين ونمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مجموع النمو لكل قطاع من القطاعات السابقة في كل عام كما هو مبين في الشكل أدناه



- 1 حلل معطيات الشكل أعلاه مركزا على نمو الناتج، ومساهمة كل قطاع في هذا النمو
- 2 إذا كانت حجج مناصري العولمة والتحرير التجاري تتركز على توليفة (تحرير تجاري أكبر نمو مضطرد)، وأن السنوات الفترة 1994-2002 تمثل مرور ثمان سنوات على انضمام المكسيك لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، وتتركز الاتفاقية في عمقها على خفض معدلات الرسوم الجمركية، ورفع معدلات التحرير التجاري بناء على معطيات الشكل أعلاه، بين مدى صحة التوليفة سالف الذكر (تحرير تجاري أكبر نمو مضطرد).

رابعاً:

النتائج الوطنية وتقلبات الأسعار

رابعاً : الناتج الوطني وتقلبات الأسعار

1- الناتج الاسمي والحقيقي

في كثير من الأحيان لا تُعبر التغيرات المحققة على مستوى الناتج الوطني (كزيادة مستواه مثلاً) عن تحسن في القدرات الإنتاجية، وزيادة في التوظيف التي تؤدي إلى زيادة المعروض من السلع والخدمات، وبذلك تظهر هذه الزيادة في شكل ارتفاع في مستوى الأسعار

وتدليلاً على ذلك فإن الاقتصاد الجزائري قد سجل ارتفاعاً محسوساً في الناتج الوطني الإجمالي فيما بين سنتي 1989 وسنة 1993 حيث قفز الناتج من 418.3 مليار دج إلى 1093 مليار دج

إن مقارنة هذين الرقمين تعطي صورة مشرقة للنمو في الاقتصاد الجزائري، فالنتائج تدل أن الطاقة الإنتاجية قد تضاعفت بمعدل 2.6. إلا أن هذه الزيادة في واقع الحال ليست حقيقية فإذا قمنا بقياس الناتج لسنة 1993 بأسعار سنة 1989 لوجدناه يساوي 416.4 مليار دج وهذه القيمة أقل من القيمة المسجلة في سنة 1989، وهو ما يُبين أن الناتج الوطني الحقيقي قد تقلص بدلاً من الزيادة

لذا يجب الأخذ بعين النظر أن الناتج الوطني لا يمكنه أن يُعبر بصدق عن التقلبات الاقتصادية الجارية للاقتصاد ما لم يتم الأخذ في الاعتبار طبيعة التغيرات الحاصلة، خاصة ما تعلق بتقلبات الأسعار

لذلك فإن الزيادة في الناتج قد تتضمن زيادة في الإنتاج العيني (Q) مع بقاء الأسعار (P) ثابتة، وقد تعني زيادة الأسعار مع بقاء الإنتاج العيني ثابتاً، أو تجمع بين زيادتين في الإنتاج العيني والأسعار، بحيث تكون نسبة الزيادة في مستوى الأسعار أكبر من زيادة العينية أو العكس.

وبما أن الزيادة في مستوى الأسعار تشوه التقييم الحقيقي للنشاط الاقتصادي، فإنه يتوجب حساب الناتج الوطني الحقيقي، أي الناتج الاسمي بعد استبعاد أثر تقلبات الأسعار.

1-1 الناتج الاسمي :

هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بالأسعار الجارية (أسعار نفس السنة)، ويتم حسابه من خلال جمع حاصل ضرب الكميات المختلفة والأسعار الجارية المقابلة لهذه السلع والخدمات.

$$GDP = P_1 \times Q_1 + P_2 \times Q_2 + P_3 \times Q_3 + \dots + P_n \times Q_n = \sum P_i \times Q_i$$

2-1 الناتج الحقيقي :

هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بأسعار سنة الأساس، أي بعد استبعاد تأثيرات الأسعار، ويمثل حاصل قسمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي للأسعار.

$$\text{الناتج الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الاسمي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$$

2- مقياس التغير في المستوى العام للأسعار

في كثير من الأحيان لا تُعبر التغيرات المحققة على مستوى الناتج الوطني (كزيادة مستواه مثلا) عن تحسن في القدرات الإنتاجية، وزيادة في التوظيف التي تؤدي إلى زيادة المعروض من السلع والخدمات، وبذلك تظهر هذه الزيادة في شكل ارتفاع في مستوى الأسعار ولغرض قياس تغيرات الأسعار وتأثيراتها على المستهلك يستخدم «الرقم القياسي لأسعار المستهلك» والذي يمكن أن يتم حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي

2-1 الرقم القياسي البسيط :

وهو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في السنة السابقة وتُسمى بسنة الأساس

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = (\text{مجموع أسعار السنة الجارية} / \text{مجموع أسعار سنة الأساس}) \times 100$$

2-2 الرقم القياسي المرجح :

ويحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس وفقا للمعادلة الآتية :

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = (\text{مجموع أسعار الأوزان الترجيحية}) / \text{مجموع (أسعار الأوزان الترجيحية)} \times 100$$

وتمتاز عن الأرقام القياسية السابقة بأنها تعطي وزن لكل سلعة بحسب أهميتها، وسوف نتناول دراسة الأرقام القياسية المرجحة بالنسبة لكميات سنة الأساس وهي تُسمى بالأرقام القياسية لاسبير (Laspeyres)، والأرقام القياسية المرجحة بالنسبة لكميات سنة المقارنة، وهي ما تسمى بالأرقام القياسية لباش (Pache) وأخيرا الأرقام القياسية لفيشر (Fisher).

2-2-1 الأرقام القياسية لاسبير (Laspeyres): يستخدم هذا الرقم كميات أو أوزان سنة الأساس كأوزان مرجحة وصيغته كما يلي

$$(Laspeyres) IL = (\sum P_1 Q_0 / \sum P_0 Q_0) \times 100$$

2-2-2 الأرقام القياسية لباش (Pache): يستخدم هذا الرقم كميات أو أوزان سنة المقارنة كأوزان مرجحة وصيغته كما يلي

$$(Pache) IP = (\sum P_1 Q_1 / \sum P_0 Q_1) \times 100$$

2-2-3 الأرقام القياسية لفيشر (Fisher): يستخدم الرقمين السابقين، وهو عبارة عن المتوسط النسبي لكل من لاسبير وباش وصيغته كما يلي

$$(Fisher) IF = (IP \times IL)^{1/2}$$

وأخيرا ومنه

- ★ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100% فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت بمقدار الفارق من 100%.
- ★ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أقل من 100% فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت بمقدار الفارق من 100%.
- ★ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100% فهو يعني أن الأسعار لم تتغير

ختاماً لكل ما سبق وفيما تعلق بتغيرات الناتج فإننا نخلص أن التغير قد يكون مرتبطاً مباشرة بزيادة التوظيف، ومن ثم زيادة النشاط الإنتاجي وقد تكون الزيادة نتيجة للارتفاع في الأسعار

مثلاً (على المستوى الجزئي) : بافتراض حالة أجير يتقاضى شهرياً 10000 دج خلال العام 2000 ولعدة مرجعيات ما، وبحلول العام 2008 رفع المستوى العام للأجور ليبلغ أجره جراً ذلك 20000 دج ظاهرياً، يبدو أن القدرة الاستهلاكية للأجير قد ارتفعت، وأضحى بمقدوره اقتناء ضعف كميات السلع « و الخدمات مقارنة بأجرته للعام 2000 ولكن، وبافتراض أن المستوى العام للأسعار قد تضخم خلال العام 2008، فتلك الزيادة في أجور الأجير لن تتيح له فرص لرفع عدد الوحدات المستهلكة بالقدر المتوقع، بل قد تتسبب في انخفاضها - أي عدد الوحدات المستهلكة -، لأنها أصبحت زيادة غير حقيقية (تضاعف اسمي أو عددي فقط) ولأكثر توضيح، لنفترض أن أجيرنا يستهلك سلعة ملن أربع سلع»، هني

2008 (سنة القياس)				2000 (سنة الأساس)			
Q ₀ x P ₁	الكمية (Q ₁)	سعر السلعة (P ₁)	الأجر	Q ₀ x P ₀	الكمية (Q ₀)	سعر السلعة (P ₀)	الأجر
1500	200	15	(القيمة الاسمية) 20000 دج	1000	100	10	10000 دج
4500	100	30		3000	150	20	
4000	50	20		3000	200	15	
3000	100	30		3000	100	30	
13000	المجموع			10000	المجموع		

« الرقم القياسي للأسعار » = $\frac{\sum Q_0 \times P_1}{\sum Q_0 \times P_0}$ بحيث : P_0 و Q_0 : على التوالي كميات والأسعار في سنة الأساس « (المقارنة) P_1 : المستوى العام للأسعار خلال العام 2008 .

نلاحظ من الجدول أن نفس الكميات المستهلكة خلال العام 2000 أصبحت تتطلب إنفاق أجور قدره 13000 دج بدلاً من 10000 دج

وبتعويض المتغيرات بقيمها، يكون : « الرقم القياسي للأسعار » = $\frac{13000}{10000} = 1.3 = 130\%$

وعليه فإن المستوى العام للأسعار خلال العام 2008 قد ارتفع بنسبة 30% عما كان عليه خلال العام 2000، ما يعني أن كميات السلع المقتناة سوف تنخفض بسبب انخفاض ثمن النقود

« الأجر الحقيقي للعام 2008 » = « الرقم القياسي للأسعار » = $\frac{20000}{1.3} = 15384.6$ (وهو ثمن النقود للعام 2008) .

تمرين: إذا كان لديك أسعار وكميات ثلاث سلع في سنتي 1990 و 2000 على النحو الآتي

سنة المقارنة 2000		سنة الأساس 1990		
Q ₁	P ₁	Q ₀	P ₀	
90	3	100	2.8	A
150	3.2	130	3.5	B
240	9	250	8.25	C

المطلوب: حساب الرقم القياسي :

① التجميعي البسيط ② المرجح للاسبير (Laspeyres) ③ المرجح لباش (Paache) ④ القياسي لفيشر (Fisher)

خامسا :

قائمة مراجع مساعدة متعلقة بالمقياس

مساعدة منعلقة بالمقياس

- ❖ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- ❖ يوجين أ ديوليو، سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر.
- ❖ السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- ❖ السعيد بريش، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- ❖ محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- ❖ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- ❖ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الكويت، 1994.
- ❖ جون مينز كينز، ترجمة نهاد رضا، النظرية العامة في الاقتصاد موفم للنشر، الجزائر، 1991.
- ❖ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- ❖ محمود الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000.
- ❖ أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- ❖ محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي منشورات برتي، الجزائر.
- ❖ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.
- ❖ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.